

## التجارة الدولية

التجارة الدولية تتعلق بالقواعد المنظمة لانتقال وتبادل السلع والخدمات فيما بين الدول وفي نطاق الأقاليم الجمركية والمناطق التجارية الإقليمية . وثمة جهد دولي لتنظيم التجارة الدولية منذ أربعينيات القرن العشرين تبلور بوضع الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (الجات)

التي أريد في ذلك الوقت أن تكون أداة لإنشاء منظمة عالمية للتجارة يستكمل فيها مثلث التنظيم النقدي والتجاري العالمي الى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وبعد نحو خمسين عاما من وضع اتفاقية الجات وبعد ثماني جولات للمفاوضات التجارية بين الدول تأسست في عام 1995 منظمة التجارة العالمية كنتيجة لجولة الاورغواي الشهيرة, وبدأت اتفاقياتها بالنفاد . وتغطي اتفاقيات التجارة العالمية القواعد المنظمة لتحرير التجارة الدولية في السلع والخدمات الى جانب نظام تسوية منازعات التجارة الدولية والنظام القانوني للجوانب التجارية المتعلقة بالملكية الفكرية والاستثمار الدولي.

وعلى الصعيد القانوني فان التجارة الدولية لا تخضع فحسب الى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، بل الى حزمة عريضة من الاتفاقيات والبروتوكولات والأعراف الدولية أبرزها الوثائق الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري (اليونيسترال) واتفاقيات الأقاليم الجمركية والأسواق المشتركة والأعراف وقواعد هيئات التجارة الدولية المختلفة وفي مقدمتها غرفة التجارة الدولية ، طبعا الى جانب الاتفاقيات التجارية الثنائية .

أما على الصعيد الوطني ، فان تشريعات الاستيراد والتصدير والجمارك والمناطق الحرة والغرف التجارية والصناعية وتشريعات نقل التكنولوجيا والخدمات المالية والاستشارية والنقل البحري والجوي والتراخيص تتصل بالتجارة الدولية الى جانب القواعد المنظمة لها في القانون التجاري او القواعد الخاصة بما يعرف بتشريعات التجارة الخارجية

## مجالات التجارة الدولية:

مركز التجارة الدولية تم إنشاء المركز في عام 1964 اثر قرار للدول المشاركة في مفاوضات الجات، وفي عام 1968 قرر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) مشاركة الجات في رعايته. و يعتبر المركز أداة التعاون التقني بين كل من منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لمظاهر تشغيل وتوجيه الاستثمارات بهدف تطوير التجارة العالمية، وفي عام 1973 تم اعتبار المركز الجهاز المسئول داخل منظومة الأمم المتحدة عن التعاون التقني لتطوير التجارة. ومن خلال هذه المسؤولية يعمل المركز مع كل من الدول النامية والدول التي تمر اقتصادياتها بمرحلة الانتقال من الاقتصاد الموجه الى الاقتصاد الرأسمالي من اجل وضع برامج فعالة لتنشيط التجارة وذلك بالتوازي مع نشأة منظمة التجارة العالمية التي حلت محل الغات .

المدير التنفيذي : J. Denis Belisle (كندا) (1994-2006)

المقر : جنيف - سويسرا

العضوية : نظرا لوضعيته القانونية لا يملك مركز التجارة العالمي عضوية خاصة به ولكن تعتبر جميع الدول الأعضاء في كل من منظمة التجارة العالمية والانكتاد أعضاء فيه. التعريف بالعلاقات التجارية الدولية .

سوف نتناول مجموعة من المسائل الأساسية ذات الصلة المباشرة بالعلاقات التجارية الدولية من حيث تحديد المدلول القانوني لمصطلح العلاقات التجارية الدولية وسنبين العوامل المنشئة والمساعدة لظهور العلاقات التجارية الدولية ثم التطورات التي شهدتها هذه العلاقات غير مغفلين تلك المجالات التقليدية والمستحدثة لظاهرة العلاقات التجارية الدولية

، ونحتم بيان المصادر التشريعية للعلاقات التجارية الدولية وذلك حسب الترتيب الآتي :  
أولاً : . ماهية العلاقات التجارية الدولية .

تصنف العلاقات التجارية بوجه عام إلى قسمين رئيسيين :

1 . العلاقات التجارية الوطنية ويطلق هذا النوع من العلاقة القانونية على تلك المعاملات التجارية التي تتم داخل الدولة الواحدة وذلك إما بين أشخاص طبيعية وطنية أو أشخاص اعتبارية توصف بالوطنية ، ويطبق على هذا النمط من العلاقات التجارية القانون الوطني الذي يدعى القانون التجاري Code de Commerce ، ومن البديهي أن هذا القانون لا يطبق إلا على أشخاص محدودين وعلى علاقات قانونية معينة يعمل القانون على تبيين هؤلاء الأشخاص الذين يوصفون بكونهم تجارا وعلى العلاقات التي تنشأ لدى هذه الفئة وذلك بحسب شكلها أو مضمونها كما بين ذات القانون الأعمال التجارية والشركات ذات الغرض التجاري مبينا الآثار القانونية المترتبة على النشاط التجاري بوجه عام ، وهذا كله لا يندرج في موضوع دراستنا لكون أن هذا النوع من العلاقات لا يرقى إلى مستوى الدولية بل هو نشاط تجاري وطني محض .

2 . العلاقات التجارية الدولية : وهو نمط ثان من العلاقات التجارية يعتبر أكثر تطوراً وأكثر تشعباً من العلاقات التجارية الوطنية فيوصف بالتطور لأنه يحمل معنى الانفتاح العالمي على التجارة الدولية وبالتالي يدعو إلى البحث عن أسواق تجارية في دول أخرى غير الدولة التي انطلق منها المشروع التجاري وهذا النمط من العلاقات يقاوم سياسة الانغلاق الاقتصادي على الذات ويدعو ويشجع التكامل بين الدول بالإضافة إلى أنه ينعش الحركة التجارية الدولية ويتجاوز حدود العلاقات الوطنية الضيقة بأن يفتح أمامها آفاقاً واسعة للرواج والكثافة مما يؤثر على الدوايب الاقتصادية ويشجع التنمية الوطنية بل ويرقي بالصناعة الوطنية والمنتجات إلى مستوى رفيع لضمان المنافسة التجارية العالمية .

وإذا كانت العلاقات التجارية الوطنية محكومة كلها وبدون أي استثناء بقواعد القانون التجاري فإن الأمر ليس كذلك على مستوى العلاقات التجارية الدولية التي توصف بكونها علاقات متحررة ومتشعبة ولا يحكمها بالضرورة نمط تقليدي واحد ولا تخضع إلى ذات القواعد القانونية حتى ولو اتحدت مضامين تلك العلاقات أو تشابهت وتطابقت وذلك عائد إلى غياب سلطة تشريعية تسن قواعد العلاقات التجارية الدولية بالرغم من أن العرف التجاري الدولي قد ساعد إلى حد كبير في صياغة قواعد قانونية وأنماط للعلاقات التجارية الدولية إلا أن هذه القواعد لا تتمتع بصفة الإلزامية على عكس القواعد القانونية المنظمة للعلاقات التجارية الوطنية إن الشركات المهتمة بالتسويق الدولي تواجه بالعديد من القرارات :

ولعل من أهم هذه القرارات :

اختيار مستوى التشغيل بدءاً من تصدير السلع البسيطة إلى الاستثمار في التصنيع أو التوزيع الخارجي . خاصة وأن الشركات ستواجه بنظم ثقافية واقتصادية وقانونية .